مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد السادس ـ العدد الربع

شوال ـ ذو الحجة ١٤٢٥هـ
(ديسمبر ـ فبراير ٢٠٠٥م)

• الاشتقاق اللغوي

• طرائق التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى

• الألفاظ العربية المقترضة في الملايوية.. تطورها ومصيرها في عصر العولمة

• الجُمَل.. ليس للخليل ولا ابن شُقير

• فهرس التراكيب والنماذج النحوية في كتاب (المُقتضَب)

القسم الثاني من حرف ع - ي

مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

هيئة التحرير
صالح بن حسين العايد
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

مدير التحرير
سيف بن عبدالرحمن العريفي

عنوان المراسلة
مجلة الدراسات اللغوية
ص . ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
المملكة العربية السعودية
ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣

Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543
Saudi Arabia
Fax: 4659993

ردمد: ١٣١٩-٨٥١٣
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

• التقديم ٣

• الاشتقاق اللغوي
أحمد أبركان ٩

• طرائق التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى
عبد الله صالح بابعير ٥٩

• الألفاظ العربية المقترضة في الملايوية.. تطورها ومصيرها في عصر العولمة
مجدي حاج إبراهيم ١٥٧

• الجُمَل.. ليس للخليل ولا ابن شُقير
حسين أحمد بوعباس ١٩٣

• فهرس التراكيب والنماذج النحوية في كتاب (المُقتضَب) القسم الثاني من حرف ع - ي
مؤمن بن صبري غنام ٢٣٥

المجلد السادس ـ العدد الرابع ـ شوال ـ ذو الحجة ١٤٢٥هـ / ديسمبر ـ فبراير ٢٠٠٥م

الهيئة الاستشارية للتحرير:

⋆ إبـراهـيم بن سـلـيـمـان الـشـمـسـان	أستاذ النحو جامعة الملك سعود.
⋆ أمـــين عـــبـــدالـــلـــه ســـالم	أستاذ النحو كلية اللغة العربية المنوفية.
⋆ حـــســن شـــاذلي فـــرهـــود	أستاذ النحو سابقاً في جامعة الملك سعود.
⋆ ســلـيـمــان بن إبـراهـيـم الـعـايـد	أستاذ علم اللغة جامعة أم القرى.
⋆ عـبـــد الـعـــلي الـــودغـيـــري	أستاذ اللغويات جامعة محمد الخامس.
⋆ عـــــلي أبـــــو المـــــكـــــارم	عميد كلية دار العلوم جامعة القاهرة سابقاً.
⋆ عـيـــاد بن عـيـــد الـثـبـيـتي	أستاذ النحو جامعة أم القرى.
⋆ مـــحـــمـــد بـن حـــسن بـــاكلا	أستاذ علم اللغة جامعة الملك سعود.
⋆ محـمـد بن يـعـقـوب تـركـسـتـاني	أستاذ علم اللغة الجامعة الإسلامية.

ضوابـط النشـر:

١ـ أن يـكون البحث ضـمن اختصاصات المجلة، وهي: الـدراسات النحـوية والتصـريفية والـلغوية والـلسانية والعروضية.

٢ـ ألا يزيد البحث على ثمانين صفحة.

٣ـ ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

٤ـ أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).

٥ـ دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.

٦ـ أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.

٧ـ أن يكون البحث باللغة العربية.

٨ـ أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.

٩ـ أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.

١٠ـ لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير المرسلين أما بعد :

فقد كتب الأستاذ عبدالفتاح أبو مدين مقالاً في عموده الأسبوعي الذي تنشره له جريدة الجزيرة عنوانه : (شانئو العربية) وورد فيه ما نصه : « فمجامع اللغة العربية انتهت، ولم تعد كما كانت قبل نصف قرن، فقد غزاها غير أهلها، وأصبحت تاريخاً، فنقول : كانت ـ وحتى في أيامها الجميلة ـ كان فيها أنماط من غير أهلها، لكن تأثيرهم ليس له صدى، أما الآن فقد انتهت تلك المجامع؛ لأن الأعلام الذين كانوا فيها قد قضوا، فهي اليوم خالية من القيمة، وليس لها إلا أسماؤها وكفى »[1] .

مهما يكن من أمرٍ وافق الناس أبا مدين أو خالفوه، ولكنها عين الحقيقة التي لا يمكن لعاقل أن يتجاهلها أو حتى يزعم زعماً أنها غير موجودة ـ أعني قوله : إنَّ المجامعَ العربيةَ انتهت ـ ولكن : هل من الممكن أن يجولَ الإنسانُ بنظرِه في عمقِ هذه المشكلةِ ويستقري شيئاً من أسبابِها ودواعيها؟ هل من الممكن أن تُدْرَكَ هذه الأسبابُ وتوضعَ اليدُ على مكمنِ الداءِ؟

ليست المسألةُ عسيرةً، وسببُ ذلك ظهورُها على السطحِ ظهورَ الشمسِ في رابعةِ النَّهارِ، ولكلِّ ذي بصرٍ أن يعيدَ أسبابَ ذلك إلى مظاهرَ متعددةٍ من أبرزِ ما ظهرَ منها الآتي :

لعلَّ أبرزَ أسبابِها هو غيابُ عددٍ غيرِ قليلٍ من أئمةِ العربيةِ ـ نحواً وصرفاً ـ الذينَ يصارُ إليهم في قَضَايا اللغةِ أحكاماً، وهم الذين وصَفَهم الأستاذُ أبو مدين بالأعْلامِ الذين كَانُوا في المجامعِ وقَضَوا نحبَهم، هم الذين كانَتْ لهم آراؤُهم المبنيةُ على سعةِ قدرتهم العلمية في عُلومِ العربيَّةِ، وعلومُ العربيَّةِ إذا أطلِقَتْ فإنَّمَا يرادُ بِهَا النحوُ

(١) انظر : جريدة الجزيرة، وعلامات : شانئو العربية ٢ / ٢، يوم الاثنين ٣ / ١٠ / ١٤٢٥هـ.

والصرفُ، ولهم منهجيتُهم الواضحَةُ في دراسةِ المسائلِ وما يعرِضُ لها بفكرٍ سليمٍ وهدفٍ واضحٍ، فكانَ هذا الأمرُ منعكِساً على قراراتِ المجمعِ في ذلكَ الوقتِ مما أعطَى تلك القراراتِ القوَّةَ على البقاءِ والاطرادِ في الاستعمالِ دونَ أن يكونَ هناكَ ما يعوقُ استمراريَّتَها.

ومن أسبابِ الضَّعْفِ الآنَ دخولُ عَدَدٍ غيرِ قليلٍ ممَّن لم يعالِجُوا صنعةَ العربيَّةِ، ولم يصبِرُوا على مكابدَتِها حتى يسلسَ لهم القِيَادُ، وإن كانَ قد دخلَها من ليسَ من أهلِها قديماً ـ كما ذكر الأستاذ أبو مدين ـ إلا أنَّ أثرَهم كانَ قليلاً، وغيرَ ظاهرٍ؛ لقوَّة علمِ الموجودين ورصانتهم، وابنُ اللبون إذا ما لزَّ في قرنٍ....، فاختفى أثرُ أولئكَ الدَّاخلين، أمَّا الآنَ وقد اقشعرَّتِ البلادُ وصوَّحَ نبتُها ورُعِيَ الهشيمُ فقد كثرَ الادعاءُ واللهُ المستعانُ.

ومن أسبابِ ذلكَ ومن بلوائه أنَّ عضويةَ المجامعِ صارتْ شرفاً يضافُ إلى وجاهةِ من يبحثُ عن وجاهةٍ؛ ليقال: عضو المجمع الفلاني، وليست تشريفاً يتحمَّلُ الإنسانُ من خلالِها أمانةً سوفَ يسألُ عنها.

وحسبُكَ أن ترى من خلالِ استعراضٍ للأسماءِ والأعمالِ أنَّ عدَداً منهم لم يكتبْ بحثاً واحداً في مجالٍ من مجالاتِ العربيَّةِ مهما كانَ، ولم تَرَ له رأياً في مسألةٍ من مسائله، ولن ترى، أمَّا الخطابةُ وكثرةُ الادِّعَاءِ فحدِّث عن البحرِ ولا حرجَ، ولكنَّ العضويَّةَ رددت مع الشاعرِ ألقابُ مملكةٍ في غيرِ موضعِها.

ومن أسبابِ ذلك اختفاءُ الصدعِ بكلمةِ الحقِّ؛ ويخشى بوادرها الطامحون بلا عدد، وبأن يقال لمن ليس أهلاً: لست أهلاً، ومن هنا طغى على الساح ضرب من المجاملة بأسماء كثيرة، وما أحسنَ الأشياءَ إذا سُمِّيَتْ بغيرِ اسمِها، ليلبسُوا على النَّاسِ، ولكنَّ الحقَّ أبلجُ، وسَعَى من سَعَى أو سُعِيَ له، ولكنْ للهِ الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ.

ولعلَّ هذا كلَّه يرجعُ إلى عدمِ تقدير الاختصاصِ بهذا العلمِ، وقصرِه على أهله، فلمَّا دخلَه ممن ليسَ مختصّاً حرصَ على إدخالِ من هم أبعدُ منه حظّاً ليضمَنَ مصلحته مع أولئك وليقولَ: إنَّه الأقربُ، فلم الأبعدون؟ وهذا سببُ البلاء وأسُّه، لا أتهم النوايا، ولكن هذا ظاهر الحال، وفيه ما يغنيكَ عن صريحِ المقالِ، ولو نظرتَ نظرةً تاريخيةً لوجدت الذين فتحوا هذا الباب هم من أولئك النفر الذين لم يكونوا ابتداء من أهل الاختصاص.

وإذا حدِّثُوا في هذا الأمر سمعت لهم صراخاً وعويلاً، يظنُّون أنهم برفع الصوت يكونون أصحاب حق، وما عرفوا أن الحق لا يعرف بالرجال، وإنما يعرف الحق بأنه حق لكونه في ذاته حقّاً، اللهم اهدنا لأحسن الأقوال والأعمال فإنه لا يهدي لأقومها إلا أنت.

وأخيراً، يا أبا مدين: ألا ترى معي أن واحدة من تلك ضرب من اتباع الهوى، والهوى إذا دخل مسائل العلم أفسدها أيما إفساد، وحال دون قبولها، ألا ترى أن مصانعة الرجال من أول أسباب هدم الحق وتقويض بنيانه.

غفر الله للجميع، ورزقنا الهداية لأحسن طريق، وجنبنا شر أنفسنا وهواها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رئيس التحرير

أولاً : البحوث والدراسات

الاشتقاق اللغـــوي

أحمد أبركان

كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ وجـدة ـ المغرب

هل يشتق للغة العرب من لغة العجم شيء؟

لقد اهتم اللغويون القدامى بالاشتقاق كإجراء لغوي كفيل بإثراء اللغة العربية عن طريق توليد وتفجير مواد لغوية كثيرة ومتعددة انطلاقاً من جذر معين، يكون ثلاثياً في غالب الأحيان، إن لم نقل في كل الحالات. كما اعتمدوه مقياساً أصَّلوا من خلاله المفردات العربية بصفته خطوة تمهيدية لتمييزها عما هو أعجمي مقترض، والدليل على ذلك قول الكفوي: «وهو من أصل خواص كلام العرب؛ فإنهم أطبقوا على أن التفرقة بين اللفظ العربي والعجمي بصحة الاشتقاق»(١). فقد كان الاشتقاق إذن يشكل عند اللغويين القدامى سلاحاً ذا حدين ومبحثاً ذا وظيفتين: الأولى تتمثل في توليد أعداد هائلة من المفردات انطلاقاً من جذور محدودة، والثانية تتمثل في تأصيل المفردات العربية. وبهذا الصنيع يكونون قد استعاضوا به عن مبحث التأصيل اللغوي أو «التأثيل» أو «الإيتيمولوجيا» التي لم يكن للعرب نصيب من البحث فيه. علماً بأن التأصيل اللغوي يمثل تقنية مهمة جداً تُعتمد في معرفة أصول المفردات المقترضة على وجه الخصوص. ولو كان قد قُدِّر للعرب الاطلاع على هذه التقنية، الجديرة بكل عناية، لكان كتب لهم سد ثغرة كبيرة عرفتها دراساتهم اللغوية، خاصة المتعلق منها بظاهرة الاقتراض. فالاشتقاق لا يمكنه بأي حال من الأحوال أن ينوب عن التأصيل أو «الإيتيمولوجيا»؛ لأن لكل واحد منهما آلياته وأدواته الخاصة: فإذا كان ولوج عالم الاشتقاق يستلزم من صاحبه معرفة واسعة باللغة العربية وبرصيدها المعجمي الزاخر، فإن التأصيل اللغوي يتطلب من المقبل على خوض غماره التسلح بتعددية

(١) الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني): الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢م، ص ١١٧.

لغوية تتجاوز نطاق اللغة العربية وحدودها إلى لغات أعجمية أخرى، لا سيما تلك التي كان للعرب نصيب الاقتراض منها. ولهذا يمكن الاستنتاج أن إحجام اللغويين العرب عن الاشتغال بالتأصيل اللغوي كان بسبب عدم اطلاعهم على اللغات الأعجمية في غالب الأحيان، ولهذا كانت محاولاتهم في تأصيل الأعجمي من قبيل التخمين والافتراض لا من قبيل المعرفة والاطلاع. فكانت النتيجة المحصلة رد عدد كثير من المفردات الأعجمية إلى أكثر من أصل واحد.

١- إشكالية الاشتقاق من الأعجمي:

شكلت مسألة اشتقاق العربي من الأعجمي على وجه الخصوص أو الأعجمي من العربي نقطة خلاف لم تتوحد بخصوصها رؤى اللغويين القدامى. فإذا كان العرب القدامى «يجيزون بحذر اشتقاق صيغ فعلية ثلاثية ورباعية من أسماء الأعيان والأشياء، وكانوا لا يجيزون اشتقاق مصادر من الأفعال المستعملة كلما خالف ذلك القياس وخاصة السماع»(١)، إذا كان هذا شأنهم مع أسماء الأعيان والأشياء العربية، فبماذا عساهم يتصرفون إذا تعلق الأمر بالمفردات الأعْجمية المقترضة؟ أيجيزون الاشتقاق منها، أم أنهم يقفون حاجزاً دون ذلك؟ الجواب عن هذا السؤال لن يتأتَّى إلا من خلال استعراض آراء العلماء العرب القدامى التي تراوحت بين مبدئي الرفض والقبول مشكِّلة بذلك بروز فريقين متناقضين: فريق يرفض فكرة الاشتقاق من الأعجمي رفضاً قاطعاً، وفريق آخر لا يتحرج من اشتقاق العربي من الأعجمي.

١ / ١ المعارضون لفكرة الاشتقاق من الأعجمي:

ويمثل هذا الفريق الأغلبية العظمى من اللغويين. وقد كان أول من فتح باب

(١) محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مناهج ترقية اللغة تنظيراً ومصطلحاً ومعجماً، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٨م، ص ٣٠٩.

الـرفض هذا أبـو بكـر بن السـراج في رسالـته في الاشـتقـاق في البـاب الذي سـماه "ما يجب عـلى النـاظـر في الاشـتـقـاق أن يـتـوقاه ويـحـترس مـنه"، يـقـول: «مما يـنـبغي أن يـحذر منه كل الحَذر أن يشتق من لـغة العـرب لشيء من لغة العجـم، فيكـون بمنزلة مـن ادَّعى أن الـطـيـر ولـد الحـوت»(١). يـسـتـنـتج من هـذا الـكلام أن ابن الـسـراج يـستـنكـف عن اشـتـقـاق العـربي من العـجـمي، بل إنه يدعـو إلى أخذ الحـذر والحيـطة من سلوك هذا الإجراء؛ لأن المقبل على هذا العمل يكون بمثابة من يحاول الربط بين فصيلتين متنافرتين، فيكون بمنزلة من "ادعى أن الطير ولد الحوت". بعبارة أخرى: لـقـد اقـتـنع العـرب الـقـدامى اقـتـنـاعـاً كـلـيـاً لا تـشـوبه شـائـبـة ولا يعـلـوه ريـب من أن «الاشـتـقـاق من الأعـجـمـيـة لا يطـاوعهـم ولا ينـقـاد لـلـغـتهـم، ولا يـطـرد مع المشـتـقـات المعروفة فيـها، فصدروا بمثل هذه الأحكام عن خبرة وتجربة وتأمل دقيق في خصائص لـغـتـهـم في المـقـام الأول، ثـم في خـصـائـص الـلـغـات الـتي ألموا بـهـا في المـقـام الـثـاني. والاشتقاق المطرد المتيسر في المادة اللغوية سمة هامة على الأصالة والوضوح اللغوي عندهم..»(٢).

وقـد تـنـاقـل الـعـلـمـاء هذا الـحـكـم الـصـادر عن ابن الـسـراج واعـتـبـروه حـجـة في منع الاشـتـقـاق من الأعـجـمي، كـمـا اعـتـبـروه نـواة لأحـكـام أخرى لا تـنـدُّ عن حـكـم ابن الـسـراج، بل تعـززه وتـطـعـمه وتـآزره. جـاء في "المـزهـر": «سـئل بـعـض الـعـلـمـاء عـمـا عربته العرب من اللغات، واستعملته في كلامها: هل يعطى حكم كلامها، فيُشتقُّ ويُشتقُّ منه؟

فـقـول الـسـائـل: "يُـشـتـقُّ" جوابه المنع؛ لأنه لا يـخـلـو أن يـشـتـق من لـفـظ عربي أو

(١) الجواليقي (أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد الخضر): المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق الدكتور ف. عبدالرحيم، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٩٠م، ص ٩١.

(٢) بوبو (مسعود): أثر الدخيل على العربية الفصحى في عصر الاحتجاج، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٢م، ص ٢٣٥.

عجمي مثله، ومحال أن يشتق العجمي من العربي، أو العربي منه؛ لأن اللغات لا تشتق الواحدة منها من الأخرى مواضعة كانت أو إلهاماً، وإنما يشتق في اللغة الواحدة بعضها من بعض؛ لأن الاشتقاق نتاجٌ وتوليد، ومحال أن تنتج النوق إلا حُوراناً، وتلد المرأة إلا إنساناً»[1]. فهذا الكلام فيه توضيح وشرح لما ورد في قولة ابن السراج، وصاحبه يرى أن اللغات لا يشتق البعض منها من الآخر؛ لأن لكل لغة آلياتها الخاصة وخصوصياتها التي تميزها عن غيرها من اللغات، وعملية الاشتقاق تتم داخل اللغة المعينة وفق نظامها الخاص. هذا إذا افترضنا أن اللغة المعنية لغة اشتقاقية، أما إذا كانت لغة إلصاقية أو غيرها فهذا أمر آخر. وهذا الكلام فيه جانب كبير من الصواب، لكنه قد لا يسري على اللغة العربية في كل الحالات؛ لأن المفردات الأعجمية حين تلج اللغة العربية لا تبقى على حالها، بل يتم إخضاعها لضوابط مورفولوجية تمكنها من الدخول مع المفردات العربية الأصل في نسق واحد، ومن ثَمَّ فإن عملية الاشتقاق من الأعجمي قد لا تصبح ممنوعة أو محرمة في جميع الأحوال كما يتبين من الأحكام السابقة.

وقد تعرض الزبيدي للكلام نفسه الذي أورده صاحب "المزهر" مضيفاً إليه قوله: «وجملة الجواب أن الأعجمية لا تشتق؛ أي لا يحكم عليها أنها مشتقة وإن اشتق من لفظها، فإذا وافق لفظ أعجمي لفظاً عربياً في حروفه فلا ترينَّ أحدهما مأخوذاً من الآخر كإسحاق ويعقوب فليسا من أسْحَقَه الله إسحاقاً؛ أي أبعده، ولا من اليَعْقوب اسم الطائر، وكذا سائر ما وقع موافقاً لفظ العربي»[2]. فالزبيدي يساند

(١) السيوطي (عبدالرحمن جلال الدين): المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق: محمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٨٧م، ج١، ص ٢٨٦–٢٨٧.

(٢) الزبيدي (السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي: تاج العروس من جواهر القاموس، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (النسخة غير محققة)، ج١، ص ٩–١٠.

ابن السراج في حكمه القاضي بمنع الاشتقاق من الأعجمي، وحتى إن حصل أنْ وافق لفظ عربي لفظاً أعجمياً مثل «الإسحاق» العربي بمعنى الإبعاد مقابل اسم العَلَم العبري «إسْحاق»، أو «اليعقوب» اسم الطائر بالعربية مقابل «يَعْقُوب» اسم العلم العبري، فلا يجب أن يعتبر ذلك من باب الاشتقاق. أما ردي الشخصي على هذا الكلام فيكون على شكل التساؤل التالي: لماذا اختار الزبيدي لفظتي «إسْحَاق» و«يَعْقُوب» بالذات ولم يذكر كلمات أعجمية أخرى لا مقابل لها في العربية من حيث الأصوات وخضعت فعلاً لعملية الاشتقاق، وهي كثيرة كما سيتبين لنا ذلك لاحقاً؟

ومن بين الذين عاضدوا رأي ابن السراج في منع الاشتقاق من الأعجمي ابن عصفور، فقد ضيَّق نطاق الاشتقاق عندما قال: «لا يدخل الاشتقاق في ستة أشياء، وهي: الأسماء الأعجمية كـ "إسماعيل"، والأصوات كـ "غَاق»، والأسماء المتوغلة في الإبهام كـ "من" و"ما"، والبارزة كـ "طُوبَى" اسم للنعمة، واللغات المقابلة كـ "جون" للأبيض والأسود، والأسماء الخماسية كـ "سَفَرْجَل" »(١). ولو أمعنا النظر في هذه القولة لوجدنا أن الأعجمي هو المعني بالأمر أكثر من غيره، والدليل على ذلك أنه بالإضافة إلى لفظة "إسماعيل" البيِّنة العجمة فإن لفظتي "طُوبى" و"جون" ليستا من أصل عربي، بل هما مقترضتان: فالأولى حبشية والثانية فارسية، ثم إن لفظة سَفَرْجَل لفظة آرامية في رأي الأب رفائيل نخلة اليسوعي(٢). فكل هذه المفردات تضمنتها قولة ابن عصفور مما يجعلنا نستنتج أن ابن عصفور كان من المعارضين لفكرة الاشتقاق من الأعجمي.

وقد كان رأي الخفاجي واضحاً بخصوص هذه المسألة أثناء حديثه عن مسألة

(١) الكفوي: الكليات، ص ١١٧.

(٢) اليسوعي (الأب رفائيل نخلة): غرائب اللغة العربية، المكتبة الكاثوليكية، لبنان، ١٩٦٠م، ص ١٨٧.

إلحاق لفظة "شطرنج"؛ حيث صرح بأن «الاشتقاق لا يجري على الأعجمي»[١].

هذا ولم يقتصر الاعتراض على فكرة الاشتقاق من الأعجمي على اللغويين القدامى، بل تجاوزه إلى اللغويين المحدثين. ومن بين الذين رفضوا هذا الإجراء أحمد محمد شاكر الملقب بأبي الأشبال. فهو وإن لم يُبْدِ هذا الرفض بطريقة مباشرة فقد أعرب عنه بأسلوب غير مباشر أثناء مناقشته أصل لفظة "درهم". فبعد أن عرض آراء كل من ابن دريد وابن منظور وأدي شير والأب أنستاس ماري الكرملي في هذه المفردة والقول بعجمتها عقَّب قائلاً: «ولسنا نرى في شيء من هذا دليلاً على عجمة الكلمة، ولعلها مما فقدت أصولها وأوزانها من كلام العرب القديم وبقي فروعها، فقالوا: "رجل مُدَرْهَم" على اسم المفعول، إذا كان كثير الدراهم. حكاه أبو زيد، قال: "ولم يقولوا دُرْهِم" يعني فعلاً مبنياً للمجهول. قال ابن جني: "لكنه إذا وجد اسم المفعول فالفعل حاصل". يعني أن القياس يقتضيه، فلا حاجة إلى إثباته بالسماع. وقالوا: "دَرْهَمَت الخُبَّازى، إذا استدارت فصارت أشكال الدراهم. اشتقوا من الدراهم فعلاً، وإن كان أعجمياً". هذا نص اللسان، ولكن الاشتقاق يؤيد عربيَّتها؛ إذ لم يثبت أنها معربة»[٢]. فقول أحمد محمد شاكر بأن الاشتقاق يؤيد عربية لفظ "دِرْهَم" دليل على أنه يرفض فكرة الاشتقاق من الأعجمي، فكأنه يقول لنا: إن الاشتقاق يسري على العربي دون الأعجمي.

١ / ٢ المؤيدون لفكرة الاشتقاق من الأعجمي:

يمثل هذا الفريق نزر يسير من العلماء العرب، خاصة منهم الذين اتخذوا القياس

(١) الحريري (القاسم بن علي بن محمد): درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق وتعليق: عبد الحفيظ فرغلي علي القرني، ط١، دار الجيل ببيروت ومكتبة التراث الإسلامي بالقاهرة، ١٩٩٦م، ص ٤٨٢.

(٢) الجواليقي: المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦١هـ، هامش الصفحة ١٤٨.

مـذهبـاً لـهـم، أمثـال ابن جـنـي وأسـتـاذه أبي عـلـي الـفـارسي. فـقـد نـقـل ابن جـنـي عن أستاذه بعض الأقوال التي تفيد جواز الاشتقاق من الأعجمي، وإن كان ذلك لم يتم بواسطة تصريح مباشر يفيد بطريقة وجيهة عدم امتناع الاشتقاق من الأعجمي. فقد جاء في الخصائص في الباب الذي سماه ابن جني "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب" ما يلي: «قال أبو علي: ويؤكد ذلك أن العرب اشتقت من الأعجمي النكرة، كما تشتق من أصول كلامها، قال رؤبة:

هَلْ يُنْجِيَنِّي حَلِف سِخْتِيت أو فِضَّةٌ أو ذهَبٌ كِبْرِيتُ[1]

قال: فـ "سِخْتِيت" من السَّخْت؛ كـ "زحليل" من الزحل»[2]. فأبو علي الفارسي يعترف من خلال هذا الكلام بجواز الاشتقاق من الأعجمي على الطريقة نفسها التي يتم بها اشتقاق العربي من العربي؛ انطلاقاً من مبدأ أن ما قيس على كلام العرب فهو من العرب. ويقول ابن جني في مقام آخر: «قال أبو علي: ولكن العرب إذا اشتقت من الأعجمي خلطت فيه»[3]. فما معنى هذا الكلام: أيستفاد منه أنه تراجع عن الكلام السابق، أم أنه ينم عن تذبذب في وجهة نظر الرجل الذي أفصحت عنه عبارة "خلطت فيه"؟ ثم إن هذا الخلط أو التخليط بين أصول لغة ولغة هو الذي جعل معظم اللغويين القدامى يحجمون عن الاشتقاق من الأعجمي، بحجة أن لكل لغة أصولها وبنياتها الخاصة. لكن هذا الاعتقاد السائد لدى المناهضين لفكرة الاشتقاق من الأعجمي هو الذي أودى بهم في كثير من الحالات

(١) ينظر مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه: اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البُروسي، ط١، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٩م، ص ٢٦. والجواليقي: المعرب، ص ٣٦٤.

(٢) ابن جني (أبو الفتح عثمان): الخصائص، مطبعة دار الكتب المصرية، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٥٧م، ج١، ص ٣٥٨.

(٣) المصدر نفسه، ج١، ص ٣٥٩.

إلى الوقوع في هذا الخلط نفسه عندما اعتبروا الأصل فروعاً والفرع أصلاً، فانقلب بذلك السحر على الساحر. وهذا ما عبر عنه الدكتور صبحي الصالح بقوله: «والحق أن هذا غلو خرج فيه القوم على ما أخذوا أنفسهم من التشدد في الاشتقاق من الأعجمي؛ إذ جعلوا مثل هذا الأخذ بمنزلة من ادعى أن الطير ولد الحوت، إلا أنهم عكسوا الآية، فبدلاً من أن يعترفوا بأن الفردسة بمعنى السعة متفرعة من "الفِرْدَوْس" المعربة جعلوا الفردوس مشتقة من الفَرْدَسَة، ولم يزيدوا بذلك على أن صيروا الأصل فرعاً والفرع أصلاً، وخلطوا بين الاستعمال الأول والاستعمال الأخير، ونسبوا إلى العربية من الإعجاز في موافقة اللغات الأجنبية ما لا يجوز أن يدور مثله في خلد إنسان»(١). فصبحي الصالح يرى أن هذا التشدد الأعمى إزاء فكرة الاشتقاق من الأعجمي كان سبباً في قلب الموازين واختلال المقاييس. وقد أثار في آخر قولته هذه فكرة مهمة مؤداها أن المعارضين لمبدأ الاشتقاق من الأعجمي قد غالوا غلواً كبيراً في استغلال فكرة التوافق اللغوي إلى حد الاستنزاف؛ ليُبعدوا ـ في نظرهم ـ شُبهة العجمة عما هو أعجمي فعلاً.

أما عن رأيي بخصوص مسألة الاشتقاق من الأعجمي فيتمثل في عدم الاعتراض على القيام بهذا الإجراء، لكن شريطة أن تخضع الكلمة المقترضة لكل الإجراءات التي تمكنها من اللحاق بمثيلاتها العربية من حيث الأصوات والبناء؛ لأن الكلمة المقترضة بعد ولوجها اللغة العربية وخضوعها لكل المقاييس التي تسري على المفردات العربية تصبح وكأنها عربية المنشأ. فما المانع من تطبيق الاشتقاق عليها؟! أقول هذا الكلام انطلاقاً من اعتقادي بأن الذين وقفوا حجر عثرة في وجه هذه العملية إنما كان معظمهم من المتشددين في مسألة الاقتراض أصلاً. بعبارة أخرى: لقد وصلتُ إلى نتيجة مفادها أن أكثر العلماء مناهضة لمسألة الاشتقاق من

(١) صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، ط١٢، دار العلم للملايين، لبنان، ١٩٨٩م، ص ١٧٩–١٨٠.

الأعجمي هم أشدهم تعصباً لمبدأ الاقتراض من الأعجمي عموماً، بدعوى أن اللغة العربية ليست لغة قاصرة، وأنها لغة مكتملة لا تحتاج إلى تعزيز رصيدها اللغوي عن طريق الاقتراض من اللغات الأخرى كي تواكب تطورات العصر وكذا متطلباته اللغوية الناجمة عن ذلك. وأنا لا أنكر عليهم ما قالوه؛ فاللغة العربية لا يَجهل قدرها إلا جاحد أو متحامل، وهي من أكثر اللغات مرونة وقدرة على مسايرة التطورات والمستجدات، لكن هذا لا يعني حرمانها من الاقتراض من غيرها، شأنها في ذلك شأن سائر اللغات الأخرى. وليس في هذا عيب أو تنقيص من شأنها، بل هو إثبات لمرونتها وطواعيتها وقبولها التأقلم مع مستجدات العصر.

٢- أوهام العرب في الاشتقاق:

لعل التشدد في التعامل مع ظاهرة الاقتراض اللغوي هو الذي أوقع الكثير من اللغويين العرب فيما يمكن أن نطلق عليه اسم: "الاشتقاق الوهمي". ويتجسد هذا النوع من الاشتقاق في تلك المحاولات التعسفية الرامية إلى إيجاد أصول عربية لمفردات بيِّنة العجمة بشتى الطرق والوسائل. فقد سلكوا في ذلك مسالك يكاد يصرع لها المرء ضحكاً لما فيها من التكلف الفاضح ومحاولة تحميل بعض المفردات من التأويل ما لا تحتمله. وقد أحصيتُ عدداً كثيراً من هذه المفردات أورد فيما يلي نماذج منها مرتبة ترتيباً ألفبائياً:

* إِبْرِيز: يعتبر ابن جني أن لفظ "إبريز" عربي مشتق من برز[١]. والحقيقة أنه من أصل يوناني؛ حيث ينطق θβρυξον (Ovrizon) بمعنى الذهب الخالص، أو النقي؛ صفة للذهب[٢].

* إِبْلـيس: ذهب ابن دريد إلى أن لفظ "إبليس" مشتق من أَبْلسَ يُبْلسُ، إذا

(١) الجواليقي: المعرب، (راجع تعليق المحقق على هامش صفحة ١١٢).

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

يئس، فكأنه سمي بهذا الاسم لَمّا أبلس من رحمة الله أي يئس[١]. والحقيقة أن هـذا اللفـظ يونانـي الأصـل؛ فقد ذهب القس طوبيا العنيسي إلى أنه من لفظ διαβολοσ (δjavolos)[٢]، في حين اعتبره الأب نخلة اليسوعي معرباً عن اللفظ διαβολεψ (δjavoleps).

* أَسْطُرْلاب: اعتبر الفيروزآبادي هذه المفردة من أصل عربي، وأودرها تحت مادة "لوب"، يقول: «واللابُ: ... رجلٌ سَطَرَ أسْطُراً، وبَنى عليها حساباً، فقيل: أَسْطُرْلابٍ، ثم مُزجا ونُزعت الإضافة، فقيل: الأَسْطُرْلاب معرّفة، والأَصْطُرْلاب لتقدم السين على الطاء»[٣]. وهذا من غريب الاشتقاق الذي يبعدنا كل البعد عن حقيقة أصل الكلمة، فقد ذهب الخوارزمي إلى أنها من أصل يوناني حيث تنطق اصطرلابون بمعنى مقياس النجوم، وجعلها مركبة من شقين: « "أصطر"وهو النجم، و"لابون "وهو المرآة. ومن ذلك قيل لعلم النجوم: أُصْطُرنُومْيا»[٤]. وقد أصاب الخوارزمي في كون "أَسْطُرلاب" مركبة من مكونين إغريقيين، لكنه جانب الصواب في طريقة كتابتهما ومن ثَمَّ في نطقهما، فهي مكونة من αστρον (astron)، بمعنى النجم، وλαμνανειν (Iamvanen)، وهو جهاز يقاس به موقع النجوم وارتفاعها في الأفق[٥].

(١) ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسين): جمهرة اللغة، حقَّقه وقدم له الدكتور رمزي منير بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٨م، ج٢ /١١٩٣. وانظر الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد): تهذيب اللغة، دار الكتاب العربي، مصر، ج١٢، ص ٤٤٢.

(٢) العنيسي (القس طوبيا الحلبي اللبناني): تفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية مع ذكر أصلها بحروفه، عني بتصحيحه وتعليق حواشيه الشيخ يوسف توما البستاني، مكتبة العرب بالفجالة، مصر، ١٩٣٢م، ص ١.

(٣) الفيروزآبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم: القاموس المحيط، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م، ج١، ص ١٧٢.

(٤) الخوارزمي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب): مفاتيح العلوم، تقديم الدكتور جودت فخر الدين، ط١، دار المناهل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩١م، ص ٢٠٥.

(٥) الكرملي (الأب أنستاس ماري): نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها، المطبعة العصرية، القاهرة، ١٩٣٨م، ص ٣٨.

* إِسْفَنْط: وهو الخمر أو عصير العنب، ويقال: هو ضرب من الأشربة. ويعتقد الفيروزآبادي أنها سميت بذلك، إما لأن الدِّنان تَسفَّطتْها؛ أي تشربت أكثرها، أو لأنها من السَّفيط، وهو الطَّيِّب النَّفْس[١]. وهذا كلام لا معنى له؛ لأن الكلمة من أصل يوناني؛ حيث تنطق αψινθιον (apsinθijon)[٢]، أو من أصل رومي حيث تلفظ absinthium[٣].

وكيفما كان الحال فاللفظان متقاربان، وإن كان بينهما اختلاف طفيف في النطق.

* أُسْقُفّ: هو الذي يكون في كل بلد تحت يد المطران، ثم يليه القسيس ثم الشماس[٤]. وقد اعتبره ابن السكيت عربياً مشتقاً من السَّقَف، بتحريك القاف، جاء في "الصحاح" ما يلي: «والسَّقَف بالتحريك: طول في انحناء، يقال: رجل أسْقَف بيِّن السَّقَف. قال ابن السكيت: ومنه اشتق أُسْقُفُّ النصارى؛ لأنه يتخاشع، وهو رئيس من رؤسائهم في الدين»[٥]. فالتكلف بادٍ في هذا الاشتقاق؛ لأن الكملة من أصل يوناني باعتراف مجموعة من الباحثين، حيث تنطق επισκοπος (episkopos)[٦].

* إِصْطَبْل: من غرائب الاشتقاق أيضاً قول بعضهم بخصوص أصل "إِصْطَبْل": «أظن أصله اصطف إبل؛ أي جعل الإبل صفاً صفاً، ثم جُعل علماً على موضع

(١) الفيروزآبادي: القاموس المحيط، ج٢، ص ٥٥٥.

(٢) نخلة اليسوعي: غرائب اللغة العربية، ص ٢٥٢.

(٣) الكرملي: نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها، ص ٣٨.

(٤) الخوارزمي: مفاتيح العلوم، ص ١٢٢.

(٥) الجوهري: الصحاح، ج٤، ص ١٣٧٥.

(٦) ينظر الجواليقي: المعرب، راجع تعليق المحقق على هامش ص ١٤٤. وطوبيا العنيسي: تفسير الألفاظ الدخيلة، ص ٣. ونخلة اليسوعي: غرائب اللغة العربية، ص ٢٥٢.

الدواب مطلقاً، فحذف آخر الجزء الأول وأول الجزء الثاني فكان اصطبل»[١]. لكن لِمَ كل هذا التكلف وعجمة اللفظ بيِّنة تفصح عنها قرائن حضارية وتاريخية؟! فإذا كانت العرب لا تكاد تقي نفسها ببيت من الشَّعَر فأنَّى لها بالإصطبل كي تحمي خيولها التي كانت في الواقع تتخذ من العراء مقراً ومُستقراً لها[٢]؟! فإصطبل إذن ليست عربية، بل هي من اللفظ اللاتيني Stabulum[٣].

* أَطْرَبُون: هو قائد فيلق عسكري، وهو ضابط عند الرومان أعلى درجة من القومس. وقد ذهب البعض إلى أنه سمي كذلك لكثرة طربه. ويتساءل الأب أنستاس الكرملي: هل كان الرومان يتقنون العربية حتى يشتقوا هذا اللفظ من كلمة "الطرب" العربية الأصل، أم أن الرومان هم من وضع هذا اللفظ فاقترضته العجم منهم واشتقوا منه لفظ "أَطْرَبُون"[٤]؟! والواقع أن اللفظ من أصل لاتيني حيث ينطق Tribunus، فلما عربته العرب أزالت "us" من آخر الكملة؛ لأنها أداة رفع في اللاتينية، وأضافت همزة في بداية الكلمة؛ لأن العربية لا تبتدئ بساكن، ثم جعلت حركة الراء فتحة فصار اللفظ "أَطْرَبُون".

* إِقْليم: تعددت الاشتقاقات الغريبة التي أتى بها اللغويون العرب بخصوص هذا اللفظ. من ذلك قول الأزهري: «وأحسبه عربياً.. كأنه سمي إِقليماً لأنه مَقْلُوم

(١) مؤلف مجهول: جامع التعريب بالطريق القريب، وهو تلخيص "التذييل والتكميل لما استعمل من اللفظ الدخيل" من تأليف جلال الدين عبد الله بن أحمد البشبيشي على كتاب "المعرب" للجواليقي، تحقيق وشرح نصوحي أونال قره أرسلان، ط١، القاهرة، ١٩٩٥م، ص ٤٢.

(٢) الكاروري (عبد المنعم الحسن): التعريب في ضوء علم اللغة المعاصر.. دراسة تحليلية للدخيل في اللغة العربية مع استنباط لقوانين التعريب، ط١، مطبعة الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، السودان، ١٩٨٦م، ص ١٠٢ (بتصرف).

(٣) ينظر طوبيا العنيسي: تفسير الألفاظ الدخيلة، ص٣. ونخلة اليسوعي: غرائب اللغة العربية، ص ٢٧٧.

(٤) أنستاس الكرملي: نشوء اللغة العربية، ص ٣٧.

من الإقليم الذي يتاخمه؛ أي مقطوع منه»[١]. وقول الفيومي: إنه مشتق من قلامة الظفر؛ لأنه عبارة عن قطعة من الأرض[٢]... بيد أن الأمر خلاف هذا وذاك، فاللفظ من أصل يوناني κλιμα (Klima) كما نص على ذلك بعض اللغويين المحدثين أمثلة نخلة اليسوعي والدكتور ف. عبد الرحيم[٣].

* إِنْجيل: عرف هذا اللفظ جملة من التعسفات الاشتقاقية التي تعرض لها؛ فقد قيل: هو مشتق من النَّجل، ومعناه الماء الذي يخرج من الأرض، وقيل: معنى النَّجل الولد والوالد معاً، وقيل: سمي الإنجيل بهذا الاسم لأنه مستخرج من اللوح المحفوظ، وقيل: هو من النجل بمعنى الأصل، وقيل: هو من التوسعة؛ لأن الإنجيل فيه توسعة لم تكن في التوراة، وقيل: إنما هو من التَّنَاجل بمعنى التنازع؛ لأن الناس تنازعوا واختلفوا فيه..[٤] إلى غير ذلك من الاشتقاقات والتأويلات البادية التكلف. والحقيقة أن اللفظ من أصل يوناني حيث ينطق إما Ευανγγελιον (Evangeljon) حسب برجشستراسر ونخلة اليسوعي[٥]، أو Ευαγγελιον (Evageljon) بحذف النون من وسط الكلمة حسب طوبيا العنيسي[٦].

(١) الأزهري: التهذيب، ج٩ / ٨١.

(٢) الفيومي (أحمد بن محمد المُقري): المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تحقيق الدكتور عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧م، ص ٥١٥.

(٣) ينظر نخلة اليسوعي: غرائب اللغة العربية، ص ٢٥٣. والجواليقي: المعرب، (راجع تعليق المحقق على هامش الصفحة ١٢١).

(٤) السمين الحلبي (شهاب الدين أبو العباس بن يوسف بن محمد بن مراد): الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد عوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والدكتور جاد محلوف حياد، والدكتور زكريا عبد المجيد النوتي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م، ج٢، ص ١٠.

(٥) ينظر المستشرق برجشستراسر: التطور النحوي، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، مطبعة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٨٢م، ص ٢٢٨. ونخلة اليسوعي: غرائب اللغة العربية، ص ٢٥٤.

(٦) طوبيا العنيسي: تفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية، ص ٥.